اللفظ لعين المعنى بل وضع اجزاءه للاجزاء فالمطابقه تم الفصلين معا قال وهو العبوديه اقول
لكنه ليس جزء المعنى المقصود اى الذات المشخصه اقول وذلك لان العبوديه صفه للذات المشخصه
ليست داخله فيها بل خارجه عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ذلك المعنى اعنى الذات المشخصه
هو هو وانما قال كعبد الله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا اضافيا كرامى الحجاره وكذلك الحيوان
الناطق اذا لم يكن علما كان مركبا تقييديا من الموصوف والصفه قال وهى جزء معنى اللفظ
المقصود اقول اى الماهيه الانسانيه (?) جزء المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان الناطق جزء ذلك المعنى
المقصود لان جزء الجزء جزء قال واما اعتبار اقول انما اعتبر فى المقسم المطابقه وحدها ولم يعتبر
الدلاله مطلقا بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام ايضا واما اعتبار التضمن والالتزام بدون
المطابقه فى الاذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلاله فاما ان يشترط فى المركب دلاله جزء اللفظ
على جزء معناه المطابقى وجزء معناه التضمنى وجزء معناه الالتزامى جميعا حتى اذا قصد بجزء اللفظ
الدلاله على اجزاء جانبيها (?) كان مركبا واذا انتفى الدلاله بالقياس الى اجزاء جميع هذه المعانى
او بالقياس الى بعضها كان مفردا واما ان يكتفى فى المركب بالدلاله على جزء من اجزاء هذه المعانى
وح يتحقق المركب بالنظر الى المطابقه وحدها وبالنظر الى غيرها ايضا وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى
المطابقه وحدها (وبالنظر الى) كل واحده من الدلالات لانه عدم المركب فاذا انتفى المركب نظرا الى التضمن
مثلا كان هناك افراد نظرا اليه والاول مستبعد جدا فلذلك لم يتعرض له وتبين ان الثانى يستلزم
كون اللفظ مركبا ومفردا معا نظرا الى دلالتين واعترض بانه لا محذور فى ذلك بل هذا اولى بالجواز
مما جوزوه من تركيب اللفظ وافراده نظرا الى المعنيين مطابقين وقد يعتذر عن ذلك بان المركب
والافراد فى عبد الله اما كانا نظرا الى حالتين وبحسب وضعين مختلفين فليس هناك زياده التباس
من الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان المركب والافراد فيه وان كانا باعتبار دلالتين لكنهما فى حاله
واحده وبحسب وضع واحد فيلتبس الاقسام زياده الالتباس قال والاولى ان يقال
الافراد والمركب بالنسبه الى المعنى التضمنى الخ اقول ذكر الافراد هنا على ما فى بعض النسخ استطراد

١٧

والصحيح تركه والمقصود ان المركب باعتبار المعنى التضمنى والالتزامى لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار
المعنى المطابقى واما على الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابقى يتحقق باعتبار المعنى
التضمنى والالتزامى لكن المركب هو المفهوم الوجودى واعتباره بحسب المعنى المطابقى يغنى عن اعتباره
بحسب المعنيين الاخرين فلذلك اعتبر المطابقه وحدها ولم يلتفت الى ما هو بصدد الافراد من الاكتفاء
بتحقق المطابقه قال واما فى الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء معنى الالتزامى بالالتزام الخ اقول
اعترض عليه بان الدلاله الالتزاميه وان استلزمت المطابقه الا ان تركب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم
تركب اللفظ بحسب المطابقه لجواز ان يكون المعنى الالتزامى مركبا يدل جزء اللفظ على جزئه ولا يكون المعنى
المطابقى كذلك ولا محذور فى ذلك اذ لم يلزم دلاله الالتزام بلا مطابقه بل لزم تركب المدلول الالتزامى
دون المدلول المطابقى ولا دليل يدل على استحاله ذلك ورد هذا الاعتراض بان جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه
الالتزامى بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابقى والا لزم ثبوت الالتزام بدون المطابقه
والجزء الاخر من اللفظ لا يكون مهملا والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهمل الى مستعمل واذا لم يكن مهملا بل موضوعا
للمعنى فذلك المعنى لا يكون عين المدلول المطابقى للجزء الاول والا كان لفظين مترادفين فيكون كل منهما عين ما يدل
عليه الاخر فلا تركيب هنا فلا بد ان يكون معنى مغايرا لمعنى الجزء الاول فقد حصل لجزئى اللفظ مدلولان مطا
بقان فتحققا ولزم المركب باعتبار المطابقه ايضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى لا
يلزم ان يكون تلك الدلاله (بحسب الالتزام) بالالتزام لان المعنى الالتزامى وان كان خارجا عن المعنى المطابقى الا انه لا يلزم ان يكون
اجزاء المعنى الالتزامى خارجه عن المعنى المطابقى وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج قلت دلالته على
جزء المعنى الالتزامى اما ان يكون التزاميه او تضمنيه او مطابقيه وعلى التقادير يثبت لذلك الجزء من
اللفظ مدلول مطابقى ولا بد ايضا ان يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول مطابقى اخر كما مر فيلزم المركب
بحسب المطابقه قال فانه لم يصلح لان يخبر به وحده وهو الاداه اقول يشكل هذا بمثل الضمائر المتصله كالالف
فى ضربا والواو فى ضربوا والكاف فى ضربك والياء فى غلامى فان شيئا من هذه الضمائر لا يصلح لان يخبر به
وحده وربما يجاب بان المراد من عدم صلاحيه الاداه لان يخبر بها وحدها انها لا تصلح لذلك لا بنفسها ولا
مع اجزائها

Copyright © King Saud University